العدد الثالث والعشرون
2006

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1374 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2006 مسيحي

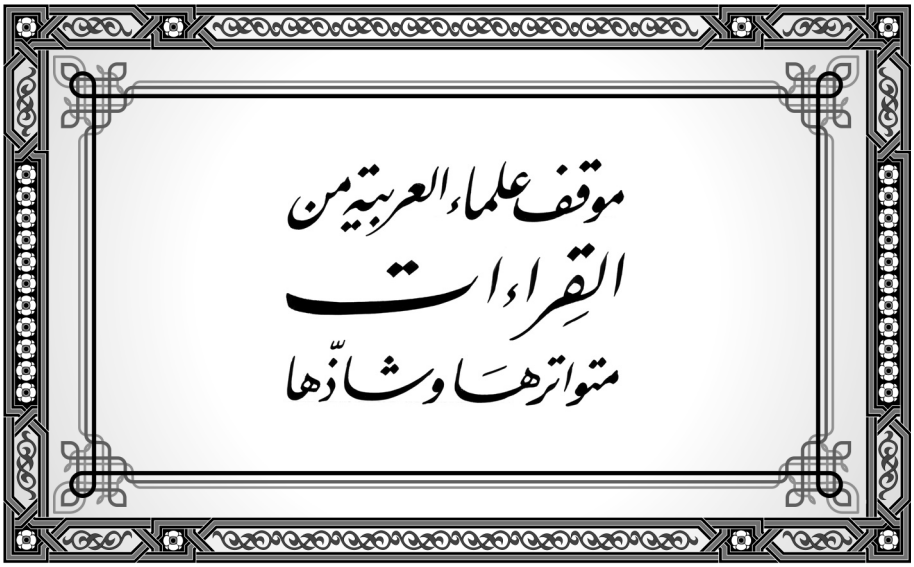

أ. محمّد علي مفتاح
جامعة 7 اكتوبر - مصراتة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلم يكن اهتمام علماء العربية بالقرآن وقراءاته أقل من اهتمام علماء الفقه والأصول والقرآن بهما، وما ظهور علم النحو والصرف وغيرهما من علوم اللغة إلا دليل على عنايتهم واهتمامهم بالقرآن، وبخاصة بعد أن دخل الإسلام غير العرب، وانتشر اللحن فخيف على القرآن من أن يتطرق إليه اللحن؛ لذا فقد أخذ علماء العربية في التصدي له، وفي تقعيد القواعد التي يصان بها اللسان عن اللحن في القرآن خاصةً، ومن كلام العرب شعراً ونثراً ـ عامة.

وانطلاقاً من هذا الهدف الأسمى بدأ علماء العربية ينتشرون في بوادي الجزيرة العربية جمعاً وتتبعاً لكلام العرب شعراً ونثراً؛ ليضعوا على ضوئه وعلى

ضوء القرآن بقراءاته المتواترة والشاذة قواعدهم وأقيستهم وقوانينهم النحوية والصرفية واللغوية[1].

وقد اختلف هؤلاء العلماء الأفذاذ في كيفية استشهادهم بالقراءات متواترها وشاذها.

أولاً: موقف علماء العربية من القراءات المتواترة

التواتر في اللغة: التتابع، ويقال تواتر القطا والإبل وكل شيء إذا جاء بعضه من إثر بعض[2]، واصطلاحاً عند علماء القراءات: هو نقل جماعة مستفيضة يمتنع تواطؤهم على الكذب عن جماعة مثلهم من أول السند إلى منتهاه إلى رسول الله ﷺ، وذلك بطريق المشافهة والسماع[3].

والقراءة التي تكتب أو تروى بسند غير متواتر لا تسمى قرآناً ولا يقرأ بها؛ لأن من تعريف العلماء للقرآن قولهم: المنقول إلينا بالتواتر[4]، فإن التواتر متحقق وهو شرط أساس من صحة السند؛ لأن القراءات العشر لا ثابتة إلا بالتواتر.

ولقد أولع كثير من علماء العربية، وبخاصة النحاة بمناقشة القراءات وردّها إذا لم تكن متطابقة مع ما ألفوه من مذاهب البصريين والكوفيين، وكان المنهج الحق يطالبهم بالنظر في القراءة نفسها فمتى صحّ سندها، ووافقت أَحَدَ المصاحف العثمانية ولو احتمالاً لا يصح ردها، ولا تفضيل القاعدة النحوية عليها؛ لأنه لا ينبغي أن يقاس القرآن على شيء، بل الواجب أن يقاس عليه؛ فهو النص الصحيح الثابت المتواتر، وليس هناك نصٌّ مما يستشهد به يشبهه من قوة إثباته، وتواتر روايته، والقطع بصحته في متنه ولفظه[5].

---

(1) ينظر رواية قالون عن نافع المدني (دراسة نحوية حرفية) إمحمد علي مفتاح، 31.
(2) ينظر النفيس من كنوز القواميس، محمد خليفة التليس، مادو وتر 4/ 2443.
(3) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، 5.
(4) إرشاد الفحول، للشوكاني، 29.
(5) انظر القراءات واللهجات، لعبد الوهاب حمودة، 129.

وحيث إن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ ليراعى اللسان العربي المشهور منه والشاذ، فكان طبيعياً أن تأتي بعض القراءات على القليل النادر من كلام العرب مما أدى إلى اختلاف وتباين موقف علماء العربية تجاهها، فمنهم من تحامل تحاملاً شديداً على بعض القراءات، ولم يقرأ بها؛ لأنها خالفت القاعدة المطرودة التي وضعها النحاة، أو جاءت على لغة قليلة من لغات العرب، وكان اعتراضهم لأسباب ذكرها صاحب كتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»[6]، وهذه الأسباب جعلت النحاة يرفضون بعض القراءات، وهي:

1 ـ كانوا ـ أي النحاة ـ يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد، وسنّوه من قوانين؛ لذا فقد اعترضوا على قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[7] حيث رفع (قتلُ) على أنه نائب فاعل لـ(زُيِّنَ) وأضافه إلى شركائهم، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهذا مما يخالف القاعدة النحوية حيث منعه متأخرو البصريين، وكان من مقدمة الرافضين لهذه القراءة الزمخشري.

قال أبو حيان من البحر المحيط: «وهي مسألة مختلف في جوازها؛ فجمهور البصريين يمنعونها، متقدمهم ومتأخرهم ولايجيزون ذلك إلا من ضرورة الشعر»[8]، وقد رد أبو حيان على المعترضين[9]، ما ملخصهُ فيما يأتي:

أ ـ إن هذه القراءة متواترة صحيحة ثابتة عن رسول الله.

ب ـ إن قارئها عربي صريح محض هو ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان.

ج ـ إن هذه القراءة لها ما يؤيدها من لسان العرب شعراً ونثراً، قال الشاعر مما أنشده الأخفش:

---

(6) الدكتور عبد الخالق عضيمة، 1/ 22 وما بعدها.

(7) سورة الأنعام، الآية؛ 138.

(8) البحر المحيط 4/ 657، 658.

(9) المصدر السابق 4/ 657، 658، والدر المصون 5/ 161، 180.

فـــزَجَـــجْـــتُـــهَـــا بِـــمِـــزَجّـــةٍ زَجَّ الـــقـــلُـــوصَ أَبِـــي مَـــزَادَه[10]

وقال الطرماح:

يَـطُـفْـنَ بِـحـوزِيّ الـمـراتِـع لَـمْ نُـرَع بـوادِيـهِ مِـنْ قَـرْعِ الـقِـسِيّ الـكَـنَـائِـنِ[11]

ومن النثر قول بعض العرب: (هو غلام ـ إن شاء الله ـ أخيك)، فإذا كانوا قد فصلوا هنا الجملة، فالفصل بالمفرد أسهل.

د ـ قال ابن جنّي: إذا اتفق كل شيء من ذلك نُظِر من حال ذلك العربي، وما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحاً، وكان ما أورده مما يقبله القياس؛ فالأولى أن يحسن به الظن، ولا يُحمل على فساده؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها؛ فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ[12].

2 ـ أحياناً يخفى توجيه القراءة على بعض النحويين؛ فيسارع إلى تلحينها، من ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾[13] ـ بفتح التاء وكسر الهاء ـ وهي قراءة لابن عامر في رواية هشام[14]. قال عنها أبو علي الفارسي «فهو أشبه أن يكون وهماً من الراوي»[15]. وقال: «فالوهم من هذه الرواية ظاهر»[16].

3 ـ أحياناً ينظر بعضهم إلى الشائع من اللغات، ويغفل عن غيره، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[17] بتسكين هاء الغائب، واختلاس حركتها لهجتان، وجعل ذلك الفراء وهماً من القراء[18]، وهي قراءة سبعيَّةٌ قرأ بها

---

(10) البيت غير منسوب لأحد. انظر مجالس 152.
(11) ديوان لاطرماح 486، اللسان مادة (حوز).
(12) الخصائص 1/ 385، 386 387 بتصرف.
(13) سورة يوسف، الآية: 23.
(14) السبعة لابن مجاهد 347.
(15) الحجة لابن علي الفارسي 4/ 420.
(16) سورة آل عمران، الآية: 74.
(17) المصدر السابق.
(18) معاني القرآن 2/ 75، 76.

حمزة[19]، وقراءة قوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾[20]، حيث قرأها بفتح الكاف: نافع وابن كثير وأبو عمرو، والباقون بالضم[21].

قال أبو حيان: «والضم والفتح لهجتان بمعنى واحد كالعَقْرِ والعُقْرِ، وقالت فرقة بالضم: المشقة، وبالفتح: الغلبة والقهر، وضعَّفوا قراءة الفتح، وهذا ليس بشيء، وإذ قراءة الفتح من السبعة المتواترة»[22]، وقال أبو حاتم: «القراءة بفتح الكاف لا تحسن وكان أبو حاتم يطعن في بعض القراءات بما لا علم له به جسارةً منه، عفا الله عنه»[23].

4 ـ وفي بعض الأحيان يزعم بعضهم أنه أحصى أوزان العربية فوجدها تخلو من بعض الأوزان؛ فيلحّن ما جاء عليها من قراءات، من ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾[24] حيث قرأهابضم العين: نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو بكسرها[25].

قال أبو حيان: «وأنكر أبو عمرو الضم، وقال الأخفشُ: لم يسمع من العرب إلا الكسر»[26].

5 ـ وهذا لون آخر من التلحين، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[27]، فقطع أبو جعفر النحاس بأن هذه الآية نزلتْ عام الفتح سنة ثمان، والصد كان زمن الحديبية سنة ست؛ فخطأ قراءة ابن كثير،

---

(19) انظر السبعة 212.
(20) سورة الأحقاف، الآية: 14.
(21) انظر السبعة 296.
(22) البحر المحيط 9/ 439، 440.
(23) المصدر السابق.
(24) سورة الأنفال، الآية: 42.
(25) السبعة 306.
(26) البحر المحيط 4/ 395.
(27) سورة المائدة، الآية: 3.

وأبي عمرو (أَنْ صَدُّوكُمْ) بكسرالهمزة[28]، وقد رد السمين الحلبي على هذا الاعتراض في الدر المصون[29]؛ حيث قال: فالجواب يتمثل في وجهين: أحدهما: أن لا نسلّم أن الصد كان قبل نزول الآية، فإن نزولها عام الفتح ليس مجمعاً عليه، وذكر اليزيديُّ أنها نزلت قبل الصد؛ فصار الصدُّ أمراً منتظراً، والثاني: أنه وإن سلّمنا أن الصدَّ الذي وقع منهم ـ فلا يجرمنكم ـ ، قال مكي: ومثله عند سيبويه قول الشاعر[30] وهو الفرزدق:

أَتَـغْـضَـبُ إِنْ أُذْنَـا قُـتَـيْـبَـة حُـزَّتَـا

وذلك شيء كان وقع، وإنما معناه: إن وقع مثل ذلك الغضب، وجواب الشرط دل عليه ما قبله.

6 ـ لم يكتف النحويون بتلحين ما خالف قواعدهم، وإنما كان منهم تلحين لبعض القراءات المتواترة مع موافقتها لأقيستهم، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾[31].

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع (أَبِمَّة) بهمزة وبعدها ياء ساكنة[32]، وهذه القراءة موافقة للقياس الصرفي، قال أبو حيان: وقال الزمخشري: فإن قلت: كيف لفظ (أئمة)؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي: بين مخرج الهمزة والياء؛ فتحقيق الهمز هي قراءة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، واما التصريح بالياء؛ فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون، ومن صرّح بها فهو لاحنٌ محرّفٌ. قال أبو حيان: وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف يكون ذلك لحناً وقد قرأ به رأس البصريّين النحاة أبو عمرو..»[33]، وأخذ في الرد على الزمخشري.

---

(28) السبعة 242.

(29) الدر المصون 4/ 192.

(30) عجز البيت. جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم، وهو للفرزدق في شرح ديوانه 855.

(31) سورة التوبة، الآية: 12.

(32) ينظر السبعة 312 والمراد بالياء الساكنة المبدلة ياء مكسورة.

(33) البحر المحيط 5/ 17.

هذا هو الصنف من النحاة الذين ردُّوا بعض القراءات بجرأة شديدة، وهناك صنف آخر منهم تحفّظ من قبولها، ورفض التهجم على القراءة بل ردُّوا على النحاة المعترضين من هؤلاء: أحمد بن يحيى ثعلب، حيث قال: «إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضّل إعراباً على إعراب من القرآن؛ فإذا خرجت إلى كلام الناس فضّلت الأقوى»[34]، ومنهم ابن خالويه، قال في الحجة: «فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل وإتقان الحفظ المأمونين على تأدية الرواية واللفظ؛ فرأيت كلاً قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفهِ مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصداً من القياس لا يمنع؛ فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار»[35]، وكذلك ابن هشام حيث قال: «لم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية»[36]، وقال: «الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»[37]، وقال: «القراءة قد تأتي على القليل المرجوح في الاستعمال العربي»[38]، ومنهم أيضاً السيوطي؛ حيث قال: «وكان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم، وحمزة، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربية»[39]، فالقراءات القرآنية لم تلق عناية كبيرة من النحاة واللغويين المتأخرين، عندما قعّدوا قواعدهم، وقنّنوا قوانيهم النحوية واللغوية، فلا تجد اهتماماً منهم بشاهد القراءات القرآنية إلا ما ندر، وكان على النحاة واللغويّين أن يعتمدوا في تقنينهم للنحو على القراءات القرآنية، يقول ابن الجزري: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح

(34) الصراع بين القراء والنحاة، أحمد علم الدين 147.
(35) الحجة لابن خالويه 61.
(36) الصراع بين القراءة والنحاة ج33، 148.
(37) المصدر السابق.
(38) المصدر السابق.
(39) الإصباح في شرح الاقتراح 69.

سندها؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواءٌ كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم غيرهم من الأئمة المقبولين؟[40].

وإن المرء ليستغرب عزوفهم عن القرآن وقراءاتِهِ في تقعيد النحو واللغة، وما قامت قواعدهم وقوانينهم في الأصل، إلا لخدمة الكتاب العزيز، وخوفاً عليه من اللحن والخطل الذي انتشر بسبب اختلاط الأجناس بُعيد الفتوحات الإسلامية[41].

على أننا لا ننكر أن هناك عدداً من النحويين واللغويين، استشهدوا بالقراءات خلال عرضهم للمسائل النحوية في ثنايا تآليفهم التي ظهرت في وقت مبكر قُبيل ظهور علم القراءات[42]، ولقد كان لظهور القراءات القرآنية أثر في بروز ظاهرة تخطئة النحاة واللغويين لبعض القراءات القرآنية، وكذلك تباينت مواقفهم؛ فمنهم من رفض الأخذ بها، ومنهم من أوّلها بتأويلات تتفق مع تنظيره وتقعيده، ومنهم من وصفها بالشذوذ وعدم الجودة، أو القبح حينما اختلفت مع أَقيِسَتِهِ واستنباطاته اللغوية؛ ومن ثم نراهم خطّؤوا قراءاتٍ لايرقى الشك إلى صحتها روايةً وأداءً، قرأ بها قرّاء كبار، ممّن اشتهروا بالضبط والاتقان والصدق والدراية من القراء السبعة وغيرهم.

ولقد كان أحرى بهؤلاء اللغويين أن يكونوا أكثر مرونةً وبعداً عن تزمُّتهم وصلابتهم حيال القراءاتِ التي أعملوا فيها أقيستهم.

إنهم لو فعلوا ذلك لاستوعبوا تلك القراءات المتصلة اتصالاً وثيقاً بلهجات العرب، المنقولة بسند صحيح عن رسول الله ﷺ أقول: إنهم لو التزموا هذا السبيل؛ لجاءت أقيستهم واستنباطلاتهم أكثر تمثيلاً لواقع اللغة، ولكان لهم مندوحة عن تحجيرهم هذا الواسع لاسيما أن أية قراءة جعلها اللغويّون خطأ،

(40) النشر، لابن الجزري، 91.
(41) رواية قالون عن نافع 266.
(42) انظر في علوم القراءات، السيد رزق الطويل 34.

وُجِد لها وجهٌ سائغٌ في العربية؛ لأن القراء كانوا يتوخّون سلامة اللغة، والحرص عليها حرصاً كحرص اللغويين، أو أشدّ[43].

ولهذا جاءت القراءات السبع بل العشر ـ كما قال العلماء ثابتةً وموافقةً لقواعد العربية[44].

إننا لا نقر تخطئة النحويين للقراء أولاً، ثم ندعو إلى اتخاذ القراءات الصحيحة مقياساً تقاس به قواعد النحو ثانياً[45]. يقول الأستاذ الدكتور عبد الوهاب حمودة: «إن في صحة القياس على ما تَرِدُ به القراءات الصحيحة مخالفاً لما اشتهِدَ في كلام العرب زيادةً في أساليب القول، وفتحاً لطرق يزداد بها بيان اللغة، سعةً على سعته[46].

هذا كله في القراءات المتواترة، وأما الشاذة فسنتكلم عنها فيما يأتي، فنقول وبالله التوفيق:

ثانياً: موقف علماء العربية من القراءات الشاذة

الشذوذ في اللغة: يقال شاذّ: ندر عن الجمهور وخرج عنهم وانفرد، وشذّ الرجل يشذّ: إذا انفرد عن أصحابه[47]، واستعار علماء القراءات كلمة (شاذ) فأطلقوها على كل ما وراء القراءات العشر[48]، واستعارها علماء اللغة فأطلقوها على كل ما خالف قواعدهم العامة.

ولقد كان علماء العربية يستشهدون بالقراءات ونحوها فيما يشرحون من معانٍ، وكما كان الأدباء يغترفون من هؤلاء وهؤلاء في أشعارهم وشرح

(43) ظاهرة تخطئة للنحويين الفصحاء والقراء، عبد الجبار علوان، المجلد السابع والثلاثون، ج1، 317.

(44) رواية قالون عن نافع المدني 525.

(45) ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، 317، مرجع سابق.

(46) القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمودة، 149.

(47) النفس من كنوز القواميس 2/ 1128، مادة شذف.

(48) إتحاف فضلاء البشر 5.

قصائدهم وكذلك في خطبهم النثرية، ولم لا؟ «وقد أجمع الناس على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن؟»[49].

ولنبدأ بإمام النحاة سيبويه ـ باعتبار الكتاب أول مطبوع يصل إلينا من النحو ـ «فقد كان لا يفرق من الاستشهاد والاحتجاج بين متواتر القراءات وشاذها، فلقد كان يتعامل مع القراءات على أنها نص عربي موثق»[50].

وكان موقف ابن خالويه مما سمى شاذاً مثل موقفِهِ، من القراءات السبع، إذ يدفع عنها الاحتجاج والحمل على كلام العرب والقراءات السبعة[51].

وهذا ابن جني يقول: «لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب من صحة الرواية بجيرانه، آخذ من سمتِ العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يرى امرؤٌ أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له، ومعاذ الله وكيف يكون هذا والرواية تنسبه إلى رسول الله ﷺ والله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[52]. ، وهذا حكم عام من المعاني والألفاظ[53].

ويقول ابن جني كذلك: «اللغات على اختلافها حجة ألا ترى أن لغة التميميين في إعمال ما ولغة الحجاز في تركه، لأن لكل واحدٍ من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثلِهِ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى»[54].

وقال السيوطي: «كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به من العربيةِ سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك

---

(49) المزهر للسيوطي 1/ 213.
(50) نقلاً عن موقف اللغويين من القراءات الشاذة 32.
(51) نقلاً عن موقف اللغويين من القراءات، الشاذة 32.
(52) سورة الحشر، الآية: 7.
(53) المحتسب لابن جنى 1/ 32، 33، تحقيق عبدالفتحا شلبي.
(54) الخصائص لابن جنى 2/ 10.

الحرف بعينه، وما ذكرته في الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة»[55].

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن «القراءات القرآنية ـ مشهورها وشاذها من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى؛ لأن رواياتها من أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامة من مختف الألسنة واللهجات، بل إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساساً للدراسة الحديثة، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة»[56].

وبعد: فإن القراءات القرآنية ـ متواترها وشاذها ـ تعد المصدر الأول للمصادر اللغوية، وهي عندنا مقدمة على الشعر، لأنه توفر لهما من الضبط والدقة ما لم يتوافر للشعر، وفيما ذكرته من أقوال العلماء ما يؤكد الاحتجاج بهما.

ولهؤلاء العلماء ممن ذكرنا أو لم نذكره مواقف مختلفة إزاء الاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة تحمل مواقفهم فيما يأتي، فنقول:

انقسم علماء العربية إزاء الاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة قسمين:

القسم الأول: قسم محايد بمعنى أنه لم يقف من القراءات القرآنية الشاذة موقف المعارضة والرد والتضعيف، ومن هؤلاء: الخليل بن أحمد (ت 175هـ)، والزجاجي (ت 340هـ)، والسيرافي (ت385هـ)، وأحمد بن فارس (ت395هـ).

القسم الثاني: وهم غالبية علماء العربية، فهم في أحيان كثيرة يتصدون للقراءات الشاذة، يخطئونها حيناً، ويضعفونها حيناً آخر، ويؤيدونها حيناً ثالثاً، أو يردُّونها حيناً ثالثاً، أو يرونها مرة أخرى، ومن هؤلاء: الفراء (ت207هـ)، والأخفش (ت211هـ)، والمبرد (ت285هـ)، والزجاج (ت311هـ)[57].

---

(55) الاقتراح 48 بتصرف.

(56) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، 7، 8.

(57) نقلاً عن موقف اللغويين من القراءات الشاذة 36.

وفي هذه العجالة نورد مثالين على استشهاد علماء العربية بالقراءات القرآنية الشاذة للتدليل على موقفهم.

1 ـ يقول الله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[58] قرأ الحَسَنُ وابن عامر وحفص وروى المطوعي عن الأعمش «ويكفر» بالياء، والباقون بالنون على أنه مضارع «كفر» المضعف العين، والفاعل ـ على كلتا القراءتين ـ ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة، تقديره في قراءة الياء: هو، وفي قراءة النون: نحن، وقرأ المدنيان والحسن والكوفيون سوى عاصم بجزم الراء على أنه بدل من موضع ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ﴾ إذ هو في محل جزم جواب الشرط، والباقون بالرفع على أنه مستأنف لا محل له من الإعراب والواو لعطف جملة على جملة وكلهم كسروا الفاء إلا المطوعي عن الاعمش فإنه اختلف بالكسر والجزم؛ فحيث فتح الفاء جزم الراء ومع فتح الفاء يكون الفعل مبنياً للمجهول ونائب الفاعل شبه الجملة ﴿مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ﴾، وحيث كسر الفاء رفع الراء، فيكون في هذا اللفظ (تُكَفِّرْ) خمس قراءات هي:

1 ـ (نكفرْ) بالنون والجزم.

2 ـ (نكفرُ) بالنون والرفع.

3 ـ (يكفرُ) بالياء والرفع.

4 ـ (يكفرْ) بالياء والجزم.

5 ـ (يكفَرْ) بالياء والجزم وفتح الفاء[59].

قال ابن عطية في توجيهه للآية الكريمة: «والجزم من الراء أفصح هذه القراءات؛ لأنها تؤذن بدخول التكفير من الجزاء وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء، وأما رفع الراء فليس فيه هذا المعنى»[60].

---

(58) سورة البقرة، الآية: 270.

(59) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، للقباقبي، 310.

(60) المحرر الوجيز 1/ 366، 367.

واعترض أبو حيان على قراءة الجزم فقال: «الرفع أبلغ وأعلم، لأن الجزم يكون على أنه معطوف على جواب الشرط الثاني والرفع يدل على أن التكفير مترتب من جهةِ المعنى على بذل الصدقات أبديت أو أخفيت، لأنا نعلم أن هذا التكفير متعلق بما قبله، ولا يختص التكفير بالإخفاء فقط، والجزم يخصص به ولا يمكن أن يقال: إن الذي يُبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائهما، وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء»[61]، وأبو حيان حينما رجح الرفع على الجزم خالفَ في ذلك ثلاثة من القراء السبعة هم: نافع وحمزة والكسائي فقراءتهم بالجزم مع النون (ونكفرْ)، وأبو حيان نفسه عاب على ابن عطية حينما رجحَ قراءة الجمهور[62]، فقال أبو حيان: لا ترجيح إذ كل من القراءتين متواتر[63]، فكيف به يرجح قراءة الرفع على الجزم؟، وقراءة الحسن من حيث جزم الراء في (يكفرْ) موافقة لثلاثة من أعلام القراء، قال عنها الزجاج: «الرفع من (يكفر) والجزم جائزان، ويقرأ: (نكفر) بالنون والياء[64].

فأبو حيان اتبع مذهب سيبويه في هذه المسألة، وقد أوضح ذلك الزجاج؛ حيث قال: «الرفع في (نكفر) والجزم جائزان، ويقرأ (نكفر ويكفر) بالنون والياء، وزعم سيبويه أنه يختار الرفع من «يكفر» قال لأن ما بعد الفاء قد صار بمنزلة من غير الجزاء، وأجاز الجزم على موضع (فهو خير لكم) لأن المعنى يكن خيراً لكم، وذكر أن بعضهم قرأ ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[65]. بجزم الراء، والاختيار عندهُ الرفع في قوله ﴿ونذرهم﴾ وفي ﴿ونكفر﴾[66]

(61) البحر المحيط 2/ 325.
(62) المحرر الوجيز 1/ 528.
(63) البحر المحيط 3/ 88.
(64) معاني القرآن وإعراب 1/ 355.
(65) سورة الأعراف، الآية: 186.
(66) معاني القرآن وإعراف 1/ 355، 356.

2 ـ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ قرأ أبو جعفر المنصور ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ بنصب الحاء والباقون بالجزم[67]، وتوجيهه على نحو قول الشاعر:

إِضْـرِبَ عَـنْـكَ الْـهُـمُـومَ طَـارِقَـهَـا ضَـرْبَـكَ بِـالسَّـيْـفِ قَـوْنَـسَ الْـفَـرَسِ[68]

كأنه قال: ألم نشرحن ثم ابدل من النون ألفاً ثم حذفهما تخفيفاً وهي قراءة مردودة[69]، وقد أشار لهذا القول ابن مالك في شرح الكافية، وقال: زعم بعض الناس أن النصب بلم لهجة اغتراراً بقراءة بعض السلف: «ألم نشرحَ لك صدرك» بفتح الحاء، وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونونت[70].

واعترض الأشموني على قول ابن مالك؛ حيث قال فيه:

فيه شذوذان: توكيد المنفى بلم، وحذف النون لغير وقفٍ ولا ساكن[71]. ويظهر لي أن هذه القراءة جاءت موافقة لبعض لهجات العرب، وهو ما ذهب إليه الأشموني.

هذه بعض الأمثلة التي تكشف لنا عن موقف علماء العربية من القراءات الشاذة، وخلاصة القول في شأن الاحتجاج بالقراءات الشاذة وموقف علماء العربية منها، فقد اتفق العلماء على جواز الاحتجاج بالقراءات الشاذة في ميادين الدراسات النحوية واللغوية والفقهية، ولكنها ليست بقرآن إلا على الظن، أما إذا اتفقت القراءة الشاذة مع المتواترة فلا شك في أننا نحتج بها في اللغة والأحكام.

وبعد فهذه أمثلة لبيان موقف علماء العربية من القراءات متواترها وشاذِّها، أشرنا فيها للفريقينِ من النحاة واللغويين المعتدين بالقياس والمتوسمين فيه، وقد

---

(67) المحتسب لابن جنى 2/ 366.

(68) قيل هو لطرفة وليس في ديوان وقد ضعفه ابن جنى في الخصائص الـ126، من شواهد ابن هشام في المغنى.

(69) المحرر الوجيز 5/ 396.

(70) شرح الأشموني 4/ 8، المحتسب 2/ 366.

(71) شرح الأشموني 4/ 8.

توصل الدكتور: أحمد علم الدين الجندي إلى نتيجتين لهذه المعركة بين الفريقين:

الأولى: أن هذه المعارك الحامية بين الفريقين أمدّتْنا بثراءٍ في النحو العربي؛ فتعددت مسائله، واختلفت الآراء حول كُلٍّ جزئيةٍ منه، فتلاقتِ الآراءُ حيناً، واختلفت أحياناً؛ فرب ضارة نافعة.

الثانية: تجرأ المستشرقون على الطعنِ في كثير من القراءات والنيل منها، مما سيكون لنا معه وقفة خاصة إن شاء الله.

وحسبنا في هذه العجالة ما أشرنا إليه إجمالاً؛ لأنَّ هذا الموضوع قد أفاض في الكلام فيه علماء كثيرون قدماء ومحدثون.

المصادر والمراجع

1 ـ القرآن الكريم، رواية قالون عن نافع المدني.

2 ـ أبو علي الفارسي، لعبد الفتاح شلبي، المطبوعات الحديثة.

3 ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للنبا الدمياطي، تحقيق/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1/ 1407هـ ـ 1987م.

4 ـ إرشاد الفحول، للشوكاني، تحقيق أبي مصعب البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، السادسة 1514هـ.

5 ـ الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1/ 1409هـ، 1989م.

6 ـ الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق/أحمد محمد قاسم، ط1، 1976م. مطبعة السعادة، القاهرة.

7 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة.

8 ـ إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، للقباقبي، تحقيق أحمد خالد شكري، دار عمار، ط1، / 1424هـ، 2003م، عمان الأردن.

9 ـ تفسير البحر المحيط، لابن حيان (ت754هـ)، تحقيق/ الشيخ عرفات العشا حسونة، صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان. 1413هـ، 1992م.

10 ـ الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، جـ5/ 1410هة، 1990م.

11 ـ الحجة للقراء السبعة لابن على الفارس (ت377هـ)، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق ط2/ 1413هـ، 1993م.

12 ـ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

13 ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق ، دار الحديث، القاهرة.

14 ـ الدر المصون في علم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت756هـ) تحقيق/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1/ 406هـ، 1986م.

15 ـ ديوان الطرماح، الطرماح (أبو خفر بن حكيم الطائي)، مطبوعات مديرية إحياء التراث، تحقيق/ عزة حسن، دمشق، 1388هـ، 1968م.

16 ـ رواية قالون عن نافع المدني، دراسة نحوية حرفية، أمحمد علي مفتاح، ط1/ 1371 و. ر، الناشر: جمعية الدعوة الإسلامية، ليبيا، طرابلس.

17 ـ السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق/ الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، 1400هـ.

18 ـ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى آلفية ابن مالك، تحقيق/ عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ط/ 1993م.

19 ـ شرح ديوان الفرزدق، للفرزدق، ط1/ 1354هـ ـ 1939 مطبعة الصاوي، مصر.

20 ـ الصراع بين القراء والنحاة، لأحمد علم الدين الجندي، مجموعة مقالات بمجلةِ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الأعداد 33، 35، 39، لسنة 1975م.

21 ـ ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، عبد الجبار علوان، جامعة الموصل، المجتمع العلمي العراقي، المجلد السابع والثلاثون، ج1/ 317، آذار 1986م.

22 ـ في علوم القراءات مدخل ودراسة، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، ط2/ 1994م.

23 ـ القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

24 ـ القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمودة، ط1، 1948م، مكتبة النهضة المصرية.
25 ـ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور/ عبد الصبور شاهين، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
26 ـ مجالس ثعلب، ثعلب (أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني)، تحقيق عبد السلام هارون، ط. دار المعارف، مصر.
27 ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1986 هـ.
28 ـ المحور الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي عبد الحق بن عطية، تحقيق عبد السلام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1314هـ، 1993م.
29 ـ المزهر، للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل وآخرون، دار الفكر.
30 ـ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1/ 1408هـ ـ 1988م.
31 ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ مازن المبارك ومحمد علي صمد الله، دار الفكر بيروت، ط5/ 1979م.
32 ـ موقت اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، إعداد/ محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.
33 ـ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، مراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
34 ـ النفيس من كنوز القواميس، صفوة المتن اللغوي من تاج العروس ومراجعه الكبرى، جمع خليفة محمد التليس، الدار العربية للكتاب، 2000م.
35 ـ لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1/ 1999م.